دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى مصر

د/ إيمان محمد خيرى طايل

مدرس الإقتصاد بالمعهد العالى للحاسبات والمعلومات وتكنولوجيا الإدارة بطنطا

الملخص

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية فى التنمية الاقتصادية فى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ونظرا لأهمية دورها فى النمو الاقتصادى من خلال زيادة القيمة المضافة الصناعية، ودعم الصناعات الوطنية الكبيرة، وتحسين تنافسية القطاع الإنتاجى، بالرغم من وجود معوقات وتحديات تواجهها، انما يمكن مواجهة هذه التحديات والنهوض بهذا القطاع من خلال استغلال الآليات الداعمة مثل التمويل والادارة والتسويق وايضا من خلال الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة.

Abstract

Small and medium-sized enterprises (SMEs) are the mainstay of economic development in both developed and developing countries. In view of the importance of their role in economic growth by increasing industrial added value، supporting large national industries and improving the competitiveness of the productive sector، there are obstacles and challenges facing them. Challenges and the advancement of this sector through the use of supporting mechanisms such as finance، management and marketing، and also by drawing on the experiences of developed countries

المقدمــة:

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة دور هام فى تحقيق التنمية الاقتصادية، نظرا إلى تكلفتها الرأسمالية المنخفضة نسبيا، فضلا على أنها تساهم فى زيادة الناتج القومى، بما ينعكس على تحسين ميزان المدفوعات من خلال التأثير الايجابى على الصادرات، لذلك سوف يتناول هذا البحث توضيح مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأهميتها وخصائصها، والمعوقات التى تواجهها وكيفية التغلب على تلك المعوقات، وتحديد أهم الآليات التى تساعد على نموها، ولمحة بسيطة على تجارب الدول المتقدمة مع توضيح بعض المقترحات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

إشكالية البحث:

بالرغم من ظروف دول مثل الصين واليابان كانت أصعب بكثير من الظروف التى مرت بها مصر، لكن تلك الدول تقدمت من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

فماذا نفقد وما الذى ينقصنا من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

فرضيات البحث:

١- المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتلأم مع الظروف الاقتصادية.
٢- تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من التحديات .
٣- تكلفة أنشائها بسيطة.
٤- لها دور قوى فى التنمية مع حسن استغلالها.
٥- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة.

أهمية البحث:

- توضيح دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق التنمية الاقتصادية.
- توضيح المعوقات التى تواجهة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وكيفية التغلب عليها.
- تقديم اهم المقترحات التى تنمى قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أهداف البحث:

١- توضيح اهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
٢- كيفية استغلال الآليات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
٣- كيفية الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة مثل الصين واليابان.

٤- وضع بعض المقترحات التى تساعد فى تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالى التنمية الاقتصادية.

منهج البحث:

يتضمن البحث المنهج الوصفى والاستقرائى من خلال استعراض الموضوع.

موضوع البحث:

سوف يتم تناول هذا البحث من خلال **ثلاثة فصول، الفصل الأول** يتضمن ثلاثة مباحث المبحث الأول يتضمن مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والمبحث الثانى يتضمن أهمية وخصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والمبحث الثالث يتضمن المعوقات والتحديات التى تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أما الفصل الثانى سوف يتناول آليات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال ثلاثة مباحث المبحث الاول التمويل، والمبحث الثانى يتناول الإدارة والمبحث الثالث يتناول التسويق.

والفصل الثالث يتناول دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى التنمية الاقتصادية كمبحث أول والمبحث الثانى عن كيفية الإستفادة من تجارب الدول المتقدمة والمبحث الثالث عن مقترحات لزيادة تنمية هذا القطاع وبالتالى حدوث تنمية اقتصادية.

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق

التنمية الاقتصادية فى مصر

الفصل الأول ماهية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

- **المبحث الأول**: تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- **المبحث الثانى:** خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- **المبحث الثالث:** المعوقات والتحديات التى تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الثانى **آليات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة**

- **المبحث الأول:** التمويل
- **المبحث الثانى:** الإدارة
- **المبحث الثالث:** التسويق

الفصل الثالث **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق التنمية الاقتصادية**

- **المبحث الأول:** دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق التنمية الاقتصادية
- **المبحث الثانى:** الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة
- **المبحث الثالث:** مقترحات لزيادة التنمية الاقتصادية من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الأول

ماهية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول

تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تعددت التعاريف التى تناولت موضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، واختلفت بين المنظمات والبلدان فهناك من ينظر إليها من زاوية العمالة وآخر ينظر إليها من حيث حجم رأس المال، فى الوقت الذى ينظر لها فريق ثالث من زاوية مدى استخدامها للتقنية والتكنولوجيا ، فقد أشارت دراسة لمنظمة العمل الدولية إنها وجدت ٧٥ تعريفاً فى إطار ٥٠ بلداً صناعياً ونامياً.

مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تشير الأدبيات الإقتصادية إلى عدم وجود اتفاق بين الباحثين والمختصين حول مفهوم محدد للمشروع الصغير ويمكن أن يكون السبب هو اختلاف المعايير المعتمدة من الجهات المختصة لتحديد ماهية المشروع الصغير إضافة إلى اختلاف الظروف والأوضاع الاقتصادية لكل بلد عن الآخر ودرجة التقدم الاقتصادى ومستوى معيشة الأفراد، إضافة إلى التقدم فى استخدام التكنولوجيا فى الصناعة، هذا بالإضافة إلى كلمة "متناهية الصغر" أو "صغيرة" أو "متوسطة" هى كلمات لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع لآخر حتى فى داخل الدولة [1].

وقد قام البنك المركزى المصرى بوضع جدول لتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة تبعاً لحجم الأعمال وحجم العمالة ورأس المال المدفوع وذلك بقرار بتاريخ ٣ ديسمبر ٢٠١٥ وذلك على النحو التالى:

الشركات والمنشأت	حجم الأعمال المبيعات / الإيرادات السنوية	حجم العمالة*	رأس المال المدفوع**	حجم العمالة
متناهية الصغر	أقل من مليون جنيه	أقل من ١٠ أفراد	أقل من ٥٠ ألف جنيه	أقل من ١٠ أفراد

(١) عاطف ياسين الشريف – المشروعات الصغيرة والمتوسطة – دار أخبار اليوم – قطاع الثقافة ٢٠١٦ ص٤١

(*) حجم العمالة استرشادى وغير محدد تعريف الشركة أو المنشأة

(**) يتم استخدام رأس المال المدفوع فى حالة الشركات والمنشأت الجديدة بدلاً من حجم الأعمال وذلك لمدة عام وأخر بدء من مزاولة النشاط حتى يتوفر لديها البيانات الخاصة بحجم الأعمال وعليه يكون التصنيف مؤقت وبعد ذلك يتم تطبيق التعريف الأصلى القائم على حجم الأعمال .

الصغيرة جدا	من مليون إلى أقل من ١٠ مليون جنيه	أقل من ٢٠٠ فرد	من ٥٠ ألف جنيه إلى ٥ مليون جنيه للمنشآت الصناعية و٣ مليون لغير الصناعية	أقل من ٢٠٠ فرد
الصغيرة	من ١٠ مليون إلى أقل من ٢٠ مليون جنيه	أقل من ٢٠٠ فرد	من ٥٠ ألف جنيه إلى ٥ مليون جنيه للمنشآت الصناعية و٣ مليون جنيه لغير الصناعية	أقل من ٢٠٠ فرد
المتوسطة	من ٢٠ مليون إلى أقل من ١٠٠ مليون جنيه	أقل من ٢٠٠ فرد	من ٥ مليون جنيه إلى ١٠ مليون جنيه للمنشآت الصناعية ومن ٣ مليون جنيه إلى ٥ مليون لغير الصناعية	أقل من ٢٠٠ فرد

المصدر: موقع البنك المركزى المصرى

ويلاحظ من الجدول السابق أن هناك معايير لطبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة متمثلة فى الأتى:[١]

أولا: عدد العمالة: تتفق العديد من الدول على تصنف المشروعات الصغيرة وفقاً لعدد العمالة فيها، وهو من المعايير الكمية التى يمكن أن يسهل عملية المقارنة بين الدول أو بين القطاعات المختلفة، فهو معيار ثابت ويمكن جمع المعلومات عنه بسهولة.

ثانياً: حجم رأس المال المستثمر: يعد رأس المال المستثمر فى المشروع من المعايير الكمية المستخدمة فى تحديد وتصنيف المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى قيمة الأصول الثابتة للمشروع، ويختلف تحديد رأس المال للمنشأة الصغيرة من دولة لأخرى حسب القوة الاقتصادية لكل دولة.

(١) عاطف ياسين – مرجع سابق – ص٤٢ ، ٤٤

ثالثاً: الإيرادات السنوية للمشروع: يستخدم البعض معيار قيمة المبيعات للمنشآت التى تتسم بانخفاض حجم إنتاجها من حيث الكمية والقيمة، كما أنها ترتبط بالأسواق المحلية وعدم قدرتها على تسويق منتجاتها بالأسواق الدولية، وتختلف الدول فى تقدير حجم المبيعات التى تصنف على أساسها المنشآت الصغيرة.

هذا بالنسبة للمعايير الكمية إنما هناك معايير أخرى مثل المعايير النوعية أو الوصفية ومعيار التكنولوجيا المستخدمة، المعيار القانونى.

المعايير النوعية أو الوصفية

هى التى تعتمد على الخصائص والصفات النوعية لتلك المشروعات والتى توضح الفروق الأساسية بين الأحجام المختلفة للمشروعات ومن أهم المعايير النوعية نمط الإدارة والملكية والفنون الإنتاجية المتبعة كأن يكون الإنتاج محلياً أو التخصص الإدارى قليل نسبياً، أو صغر نصيب المشروع من السوق الذى ينافس فيها.

معيار نوعية التكنولوجيا المستخدمة:

يعتمد هذا المعيار فى تعريف المشروعات الصغيرة على نوعية التكنولوجيا المستخدمة فى العمليات الانتاجية ومن ثم تختلف قيمة رأس المال المستثمر والعمالة المستخدمة ، فاستخدام التكنولوجيا المتقدمة قد يؤدى إلى تخفيض العمالة بمعنى أن المنشآت الصغيرة بصفة عامة تستخدم تكنولوجيا متواضعة وفقاً لرأسمالها المستثمر.

المعيار القانونى:

يتوقف الشكل القانونى للمشروع على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيه وطريق تمويله، فشركات الأموال غالبا ما يكون رأس مالها كبير مقارنة بالمنشآت الفردية، فى نطاق منشآت الأفراد وشركات الأشخاص العائلية والتضامنية وشركات التوصية البسيطة والتوصية بالأسهم.

المبحث الثانى

خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقرى للتنمية الاقتصادية فى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء نظراً لأهمية دورها فى مكافحة البطالة، وزيادة القيمة المضافة الصناعية، ودعم الصناعات الوطنية الكبيرة وتحسين تنافسية القطاع الإنتاجى.

تعد مصر من أكبر الدول العربية من حيث عدد وكثافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة فيها، إذ تبلغ عدد هذه المشروعات ٣.٠٤ مليون مشروع وتساهم بنسبة ٢٥% من الناتج المحلى الإجمالى المصرى، كما تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر من ٩٩% من مشروعات القطاع الخاص غير الزراعى وتستوعب ما بين ٦٥% إلى ٧٥% من العمالة.[١]

أولا: خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة

١- الإشراف المباشر من قبل مالك المشروع:

فى معظم المشروعات الصغيرة يكون المالك هو المدير إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية، واتخاذ القرار أكثر مرونة وإجراءات العمل أكثر بساطة وبالتالى يشجع ذلك على سرعة دورة العمل داخل المصنع. [٢]

(١) منى البرادعى، المشروعات الصغيرة والمتوسطة الوسط المفقود والحصول على التمويل، مرتمر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ماوراء الحدود والوسط المفقود، ٢٦ سبتمبر ٢٠١٦م، البنك المركزى المصرى، المعهد المصرفى المصرى.

(٢) عاطف ياسين ، مرجع سابق ، ص٥٠ ، ٥١

٢- الارتباط بالسوق المحلى:

غالباً ما تنشأ هذه المشاريع فى مناطق جغرافية ليست كبيرة لهذا فإن نشاطها يكون محصوراً فى هذه المناطق وبالتالى تكتسب خبرة فى التعامل مع السوق المحلى وتعمل على تلبية الطلب حسب الظروف السائدة وهذا يساعد على تنمية المناطق الريفية النائية. [١]

٣- إنخفاض مستويات معامل رأس المال / العمل :

حيث تتخصص المشروعات الصغيرة عادة فى عدد محدود من عمليات التصنيع مما يتيح لها إستخدام تكنولوجيا أقل كثافة رأسمالية ويؤدى هذا بدوره إلى انخفاض مستويات معامل رأس المال/ العمل نسبياً فى المنشآت الصناعية الصغيرة.

وينجم عن انخفاض مستويات معامل رأس المال/ العمل نسبياً، أن هذه المنشآت الصغيرة تكون أكثر قدره على استيعاب فائض العمالة، كما أن استخدامها لتكنولوجيا أقل تعقيداً وأقل كثافة رأسمالية ييسر فرص وعمليات التجريب والتدريب على استخدامها ويؤدى إلى الإقلال من نفقات وتكاليف الصيانة ومن ثم الإقلال من مشكلات الأعطال فى المنشآت. [٢]

٤- انخفاض وفورات الحجم وأهمية الاستفادة من وفورات التجمع :

تنخفض وفورات الحجم فى المشروعات الصغيرة وذلك بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة نتيجة لانخفاض الطاقات الإنتاجية لحجم الإنتاج.

ويتطلب تعويض هذا الإنخفاض ضرورة استفادة المشروعات الصغيرة من نوع آخر من الوفورات وهو "وفورات التجمع" ويقصد بوفورات التجمع تلك الوفورات الناجمة عن وجود مختلف المقومات الرئيسية للإنتاج الصناعى الحديث فى منطقة معينة بما فى ذلك المرافق الأساسية والخدمات التمويلية والفنية والتجارية وتسهيلات التدريب والتأهيل المهنى والطلب المناسب، وتمثل اعتبارات توطين المشروعات الصغيرة نتيجة لذلك أهمية خاصة، ولذا فإنه يكون من الأفضل دائماً إقامة المنشآت الصناعية فى مناطق تجمعات صناعية بحيث تكون بالقرب من مصادر العمالة والطلب بحيث يتاح لها الاستفادة من مقومات بيئية صناعية قائمة ومزدهرة. [٣]

خصائص أخرى: [٤]

---

(١) عاطف ياسين ، مرجع سابق ، ص٥٠ ، ٥١

(٢) عبدالمطلب عبدالحميد – اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة – الدار الجامعية – الإسكندرية ٢٠٠٩ – ص٤٠

(٣) عبدالمطلب عبدالحميد – مرجع سابق – ص٤٢

(٤) محمد صفوت قابل – الاقتصاد المصرى مشاكل تبحث من حلول – ٢٠١٥ ص١٩٦

١- ارتفاع كثافة العمل:

حيث تميل هذه المشروعات بطبيعتها إلى ارتفاع كثافة العمل بها أما لأنها مشروعات يدوية وحرفية، أو لأنها تعتمد على عمليات تجميع أجزاء مغذية لصناعات أخرى.

٢- إستخدام فنون إنتاجية محلية:

معظم هذه المشروعات تميل إلى إستخدام فنون إنتاجية محلية مما يؤدى إلى الاستفادة من هذه الموارد

٣- مساهمة الصناعات الصغيرة فى جذب المدخرات:

كذلك تساعد الصناعات الصغيرة فى جذب مدخرات صغار المدخرين واستخدامها استخداماً منتجاً ومن ثم فإن المدخرات القليلة لدى أفراد الأسرة قد تصبح كافية لإقامة مشروع من المشروعات الصغيرة والمفيدة.

ثانياً: مميزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة: [١]

١- سهولة تأسيسها نظراً لعدم حاجتها إلى رأس مال كبير أو تكنولوجيا متطورة مما يربطها بأنماط ملكية أكثر جاذبية لأصحاب المدخرات الصغيرة.

٢- قدرتها على الانتشار الجغرافى فى المناطق الريفية والمدن والمجتمعات العمرانية الجديدة نظراً لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية، وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة، ورفع مستوى معيشة وخدمة الأسواق المحدودة التى لا تجذب المنشآت الكبرى بالتوطن بالقرب منها أو بالتعامل معها.

٣- تعظيم الاستفادة واستغلال المواد الأولية المتاحة محلياً لإنتاج سلع تامة الصنع تساهم فى تلبية احتياجات وأذواق المستهلكين بتكاليف منخفضة توفر منتجات هذه المشاريع جزءاً هاماً من احتياجات السوق المحلى، بما يقلل من الاستيراد، مما يساهم فى تخفيض العجز فى ميزان المدفوعات وتوفير العملة الصعبة من خلال تعوض الاستيراد والمساهمة فى التصدير فى أحيان كثيرة.

٤- توفر هذه المشروعات سلعاً وخدماً لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود والتى تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبياً تتفق مع قدرتها الشرائية.

٥- احياء أنشطة اقتصادية تم التخلى عنها فهى تحافظ على الأعمال التراثية (حرفية/ يدوية) التى تمثل أهمية قصوى للاقتصاد وتنمية هذه المشروعات الحرفية التقليدية الصغيرة يفتح أبواب لتشغيل الشباب والمرأة فضلاً عن الخروج بمنتجات تتميز بالإبداع والأصالة وأيضاً يفتح أبواب للتصدير بكميات كبيرة تدر دخلا للاقتصاد القومى.

٦- التجديد والابداع حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدر الرئيسى للأفكار والاختراعات الجديدة والذى يمكن ملاحظة هو ملكية هذه المؤسسات لأهم وأعظم براءات الأختراع فى العالم، وهذا ناتج عن حرص أصحاب هذه المؤسسات على ابتكار الأفكار الجديدة التى تعود عليهم بالارباح.

---

(١) عبد الستار محمد العلى، فايز صالح النجار، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة/ دار حامد للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٠٦، ص٦٧.

المبحث الثالث

المعوقات والتحديات التى تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يمكن تصنيف المشاكل والمعوقات التى تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة سواء كانت داخلية أو خارجية وفق نوعها إلى ما يلى:

أولاً:معوقات تمويلية :

تعتبر المعوقات التمويلية أهم المعوقات التى تعانى منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتى تظهر فى صعوبة فرص الحصول على التمويل الخارجى المناسب مثل الحصول على القروض من المصارف التجارية وذلك لعدم ملائمة المعايير المتبعة فى المصارف لطبيعة هذه المشروعات ومتطلباتها[١] للحصول على التمويل اللازم بشروط ميسرة وملائمة

والجدير بالذكر أن ٥% فقط من المشروعات الصغيرة تحصل على تمويل مصرفى، فأغلب مؤسسات القطاع المالى وأدواته غير مهيأة لخدمة المشروعات الصغيرة وذلك لعدم الخبرة فى أسلوب المتابعة ولارتفاع تكلفة الخدمة نسبياً ولهذا تشكل الخدمات التمويلية مكوناً رئيسياً فى وجهود تنمية المشروعات الصغيرة إلا أن ضيق نطاق هذه الجهود بالإضافة إلى اعتماد أغلبها على مصادر الدعم الخارجى يجعلها غير قادرة على تلبية احتياجات المنشآت الصغيرة بصورة منتظمة.

وعلى الرغم من أن البنوك تعتبر أفضل الجهات المرشحة لتقديم الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة إلا أن واقع تجارب العديد من الدول بما فيها مصر تشير إلى عدم إقدام البنوك على التوسع فى إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة لعدد من الأسباب لعل أهمها: [٢]

١- ارتفاع تكلفة إقراض المشروعات الصغيرة.

٢- ارتفاع مخاطر إقراض المشروعات الصغيرة.

٣- عدم ملائمة المعايير والشروط المتبعة فى إقراض المشروعات الصغيرة .

ثانياً: الدعم الفنى: [٣]

---

(١) أحمد حسين المشهراوى – وسام أكرم الرملاوى أهم المشاكل والمعوقات التى تواجهه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الأجنبية العاملة فى قطاع غزة من وجهة نظر العاملين فيها – مجلة جامعة الأقصى – (سلسة العلوم الإنسانية) المجلد التاسع عشر العدد الثانى ص١٤٤ يونيو ٢٠١٥

(٢) طارق أحمد المقداد – إدارة المشاريع الصغيرة الأساسيات والمواضيع المعاصرة – (إدارة المشاريع) الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم الحالى ٢٠١٠ – ٢٠١١ بحث منشور – الانترنت ص٤١ ، ٤٢

(٣) المرجع السابق.

نقص الدعم الفنى والتدريبى والتكنولوجى وانخفاض جودة المنتجات ، حيث تنخفض القدرة التنافسية لقطاع المشروعات الصغيرة لعدة أسباب .

أ- تواضع التكنولوجيا المستخدمة وعدم وجود عدد مناسب من المراكز المقدمة للخدمات التكنولوجية المطلوبة.

ب- نقص المعلومات المناسبة عن احتياجات السوق وتفضيلات وأذواق المستخدمين المحلين والأجانب.

ج- عدم توافر المواصفات الحديثة عن المنتجات المختلفة المطلوبة .

ح- ندرة العمالة الفنية المدربة.

خ- ارتفاع أسعار الماكينات وصعوبة تجديدها دوريا .

د- صعوبة حصول الحرفيين على تصميمات أو نماذج متطورة على إخراج منتج جديد .

ثالثاً: مشاكل تشريعية: [١]

رغم أن الدولة اتجهت إلى انتهاج أسلوب التسهيل فى وضع السياسات التشريعية التى تكفل تشجيع المشروعات الصغيرة إلا أن التطبيق العملى لبعض هذه التشريعات قد أدى إلى صعوبات تواجه هذه المشروعات على سبيل المثال:

أ- التفرقة فى الإعفاءات الضريبية وفقاً لجهة التمويل رغم اتحاد النشاط.

ب- الإعفاء من الضرائب تماما فى المدن الجديدة مع فرض ضرائب كبيرة على نفس نوعية المشروعات فى مناطق أخرى مما يمثل فجوة فى العدالة الضريبية.

ج- الإعفاء المرحلى من الضريبة لمدة معينة ثم فرض ضرائب كبيرة على الإنتاج بعد إنتهاء هذه المدة مما يؤدى إلى لجوء بعض أصحاب المشروعات إلى انتهاج سبل للتحايل على هذا الوضع، ويقترح فى هذا المجال الإلتجاء إلى فرض ضرائب معقولة على هذه المشروعات منذ البداية تكفل العدالة الضريبية، وتحقيق عدالة المنافسة بين المشروعات وتؤمن فى نفس الوقت عدم التجاء المنتج إلى التهرب من سداد ضرائب مبالغ فى معدلاتها بعد إنتهاء فترة الإعفاء الضريبى.

د- ارتفاع الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج بنسب مرتفعة تؤدى إلى إرتفاع تكلفة الإنتاج وسعر المنتج النهائى عن نظيره المستورد .

---

(١) عصام رفعت – المشروعات الصغيرة حول تجديد واضح لمفهومها – المركز الدولى للدراسات المستقبلية والإستراتيجية – العدد ١٦ السنة الثانية – (بديل ٢٠٠٦ ص٣١، ٣٢)

هـ- تعقيدات اللوائح وتعدد القوانين الخاصة بإصدار التراخيص حيث بلغت ١٨ قانوناً .

ثالثاً: التسويق والتصدير: [١]

صعوبة تسويق المنتجات والخدمات ودخول السوق، حيث يواجه هذا القطاع عدد من الصعوبات المتعلقة بالتسويق مثل:

أ- قصور قنوات شبكات التسويق المحلية.

ب- نقص المعلومات عن السوق الداخلية والخارجية.

ج- عدم كفاية الموارد لتوظيف المتخصصين فى التسويق.

د- ضعف علاقات التشابك بين المشروعات الصغيرة والمشروعات الكبيرة والأجنبية .

هـ- صعوبة النفاذ لمجال التوريدات الحكومية.

و- ضعف القدرة على الاستثمار فى مجال بحوث التسويق والاتفاق على الدعاية التسويقية.

وفيما يتعلق بالأداء التصديرى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أثارت دراسة وزارة المالية التى أعدتها بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية بشأن تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة فى مصر، إلى أن هناك إجماع من جانب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أن أهم العقبات التى تعوق أدائها التصديرى تتمثل فى: [٢]

أ- صعوبة الوصول إلى قنوات التصدير حيث عبرت كل الشركات عن الحاجة إلى وجود وكالة أو مكان متخصص فى التصدير ليكون مسئولاً عن إتخاذ قرارات حول مكان تسويق منتجات الشركات إلى الخارج، وكيفية تسويقها ومواعيد تسويقها.

ب- نقص الوعى التصديرى : اتفق المشاركون فى المنافسات التى أجريت مع أصحاب المنشآت من مختلف القطاعات فى القاهرة الكبرى على أنهم غير ملمين بالمواصفات أو التعديلات المطلوبة فى المنتجات حتى يتسنى تسويقها دوليا.

---

(١) حسين عبد المطلب الأسرج – مستقبل المشروعات الصغيرة فى مصر – كتاب الأهرام الاقتصادى ٢٢٩ – ٢٠٠٦ – ص٣٠ ، ٣١

(٢) وزارة المالية – تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة فى مصر، القاهرة ، نوفمبر ٢٠٠٤ ص٦١ بحث على الانترنت .

ج- إرتفاع أسعار المدخلات حيث ارجع القائمون على المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى بعض القطاعات (مثل صناعة الملابس والنسيج) عدم قدرتهم على التصدير أو المنافسة دوليا إلى الارتفاع النسبى فى أسعار مدخلاتهم الإنتاجية، مما يفقدهم القدرة على المنافسة أمام منتجات العديد من الدول النامية.

د- ندرة التمويل وصعوبة الحصول عليه حيث توافرت لعدد من الشركات فرص التصدير ولكنها لم تستطيع أن تنتج على نطاق أوسع بسبب نقص التمويل.

رابعاً: ضعف قدرة ورغبة الشباب العاطلين عن العمل على المبادرة وإنشاء المشروعات [1]

يفتقر معظم الشباب العاطلين عن العمل إلى العديد من المهارات الضرورية لنجاح مشروعات الأعمال من أهمها الفطنة فى الأعمال والحس الاستثمارى وروح المبادرة الفردية والمهارات الأساسية والحياتية الموجهة نحو الأسواق والواقع أن هذه المهارات يصعب تعلمها بغير الأنشطة التدريبية.

ومن جانب أخر تعمل العديد من العوامل الاجتماعية والثقافية على إضعاف روح المبادرة والرغبة فى التشغيل الذاتى من بينها التوجه التقليدى للعمل فى الوظائف الحكومية بسبب ما تتميز به من منافع وظيفية تفوق تلك المتوفرة فى القطاعات الأخرى .

(1) حسين عبد المطلب الأسرج – المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها فى التشغيل فى الدول العربية – بحث منشور الانترنت ص٣٧

الفصل الثانى

آليات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تتمثل آليات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى التمويل والإدارة والتسويق وهى تنطلق من حيث كونها معوقات وتحديات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فهى تعتبر سلاح ذو حدين، وإذا تم تذليل تلك المعوقات والتحديات سوف تصبح آليات لها دور فعال فى زيادة نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

لذلك سوف يتم تناول هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول**: التمويل
- **المبحث الثانى:** الإدارة
- **المبحث الثالث:** التسويق

المبحث الأول

التمويل

تتضافر جهود المجتمع الدولى لمكافحة الفقر باعتباره هدف أستراتيجيا يسعى الجميع إلى تحقيقه مما جعل قضية القضاء على الفقر تتصدر قائمة الاهداف التنموية للألفية الثالثة ولذلك أصبح قطاع المشروعات الصغيرة يمثل إحدى القطاعات الهامة فى الاقتصاد ومن هذا المنطلق تزايد الاهتمام بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل الحكومات والجمعيات الأهلية أو المؤسسات الدولية وقد تم تتويج هذا الاهتمام بإعلان الأمم المتحدة عام ٢٠٠٥ عاماً للإقراض متناهى الصغر وقد جاء هذا الإعلان دافعاً قوياً لترسيخ الإتجاه نحو تنمية قطاع المشروعات متناهية الصغر ودعماً للدور الذى يقوم به هذا القطاع فى الاقتصاد.

وفى محاولة للمشاركة فى دفع عملية التمويل متناهى الصغر إلى الأمام، قام المعهد المصرفى بدعم عدد من الجهات المانحة تتمثل فى برنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNPD وهيئة المعونة الأمريكية USAID وبنك التنمية الألمانى KFW من أجل وضع استراتيجية قومية لتمويل المشروعات متناهية الصغر فى إطار المؤسسات المالية.[١]

تتعدد مصادر التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ويمكن تصنيف المصادر كما يلى: [٢]

١- وفقا لنوعية التمويل: يمكن تقسيم الجهات الممولة إلى:

أ- **تمويل رسمى:** وذلك من خلال المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك وشركات التأمين وصناديق التوفير والادخار وأسواق رأس المال.

ب- **تمويل غير رسمى:** وذلك من خلال القنوات التى تعمل فى الغالب خارج إطار النظام القانونى الرسمى فى الدولة كالاقتراض من الأهل والاصدقاء، ووكلاء المبيعات، وجمعيات الادخار والائتمان ويقدم التمويل غير الرسمى غالبا معظم الخدمات المالية للمشروع.

ج- **التمويل شبه الرسمى:** وذلك من خلال الاعتماد فى توفير مصادر الأموال اللازمة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مؤسسات التمويل الرسمية، وفى إقراضها على

(١) أحمد نصار – غادة والى – دور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى دعم وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة وملامح الاستراتيجية القومية متناهى الصغر المؤتمر الثالث للاصلاح العربى – التحديات والمشاكل التى تواجه منظمات المجتمع المدنى ١ – ٣ مارس ٢٠٠٦ ص٣٢ مكتبة الاسكندرية .

(٢) محمد محمود عبدالله يوسف – آليات دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة – نماذج من التجربة المصرية كلية التخطيط العمرانى والإقليمى – جامعة القاهرة .

أساليب غير رسمية وذلك من خلال عدة برامج وأنظمة فرعية كإقراض المؤسسات المالية التعاونية وصناديق التنمية المحلية.

ويمكن حصر مصادر هذا التمويل فى المدخرات الشخصية لمالك المشروع أو إجمالى المدخرات العائلية، إضافة إلى الاقتراض من البنوك التجارية فى حالة الحاجة لذلك، أو من البنوك المتخصصة فى توجيه التمويل نحو قطاع معين، أو من مصادر أخرى تتمثل فى مؤسسات الاقراض المتخصصة وعادة ما تكون هذه المؤسسات مدعومة من قبل الحكومة والجهات الرسمية.

٢- رأس المال المخاطر:

قامت الدول المتقدمة والعديد من الأسواق الناشئة فى محاولة منها لتعزيز القدرة التنافسية لمشروعتها الصغيرة والمتوسطة، بتشجيع رأس المال المخاطر، ويعنى رأس المال المخاطر توفير رأس مال يشارك فى الملكية لتأسيس المنشآت وتطويرها ويتم جمع رأس المال المخاطر عادة من المستثمرين فى شكل صندوق يستخدم لتمويل الاستثمارات فى الأعمال الخاصة من خلال المشاركة فى الملكية (تكون عادة نسبة ٢٠% - ٤٠% فى ملكية رأس المال) ويتم تقديم هذه الخدمة عادة من خلال شركات رأس المال المخاطر والبنوك والممولين الأفراد.

من أهم الشركات العاملة فى هذا المال هى :

Sawari ventures – ideavelopers A15 – metropolitan Egypt – It investment / Nil capital

٣- التأجير التمويلى: [١]

هو أحد وسائل التمويل التى تلعب دورا بارزا فى تمويل الاستثمار خاصة فيما يتعلق بالصناعات المتوسطة والصغيرة، لتنفيذ شراء المعدات والآلات وما إلى ذلك من مستلزمات النشاط الصناعى مع تمويلها على عدة سنوات لتقليل من التكلفة الاستثمارية للبدء فى النشاط وبمقتضاه يقوم المستأجر بحق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدى بين الطرفين يخول إحداهما حق انتفاع بأصل مملوك للطرف الآخر مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر فى نهاية المدة شراء الأصل من المؤجر وقد بدأ العمل بهذا النشاط لأول مرة فى مصر منذ ٢١ عاماً بصدور القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥

٤- البورصات الخاصة بالمشروعات الصغيرة: [٢]

(١) أيمن هدهود – أحمد عبد الوهاب – دليل النواب لتحسين مناخ المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر – صادر عن برنامج الحرية الاقتصادية سنة ٢٠١٧ المركز المصرى لدراسات السياسات العامة .

(٢) محمد محمود عبدالله يوسف – مرجع سابق .

قد ترغب الجهات التى توفر رأس المال من خلال المشاركة فى الملكية تصفية إستثماراتها كى تعيد استثمارها فى مجموعة من المنشآت الصغيرة القابلة للنمو وفى هذه المرحلة يحتمل أن تصبح المنشآت الصغيرة السابقة شركات عامة ناضجة عن طريق التخلى عن وضعها كملكية خاصة.

ويمكن أن يتم ذلك من خلال طرحها أسهمها فى البورصة أو من خلال الطرح المبدئى للأسهم على الجمهور وقد قامت العديد من الدول مثل فرنسا وألمانيا وبريطانيا بتصميم بورصات خاصة للمشروعات الصغيرة تلافيا للمعوقات التى قد تثنى المنشآت الصغيرة عن القيد فى سوق الأوراق المالية مثل التكاليف العالية للالتزام بمتطلبات التسجيل فى السوق وتتسم بورصات المنشآت الصغيرة بنظام لوائح أبسط – ويتطلب رفع قدر أقل من التقارير – مما يقلل من تكلفة الالتزام به وتوفر هذه البورصات ذات التصميم الخاص طريقا للخروج من خلال الطرح المبدئى للأسهم على الجمهور لمستثمرى القطاع الخاص.

٥- التمويل الإسلامى: [١]

ويتمثل فى الأتى :

أ- **الصكوك:** هناك نوعان من الصكوك الاسلامية

الصكوك الخيرية: وهى صكوك تصدرها مؤسسات التمويل وفقاً للمبدأ الإسلامى "وافعلوا الخير" وتستخدم حصيلتها فى المشروعات المتناهية الصغر للمحتاجين وفى هذا الإطار يمكن إصدار صكوك وقف تمثل صدقة جارية لصحابها وكذلك صكوك للصدقات التطوعية وكذلك صكوك للزكاة لتمكين الفقير من إغناء نفسه بصورة تغنيه عن طلب المساعدة.

الصكوك الاسلامية: هى صكوك تصدرها مؤسسات التمويل وتستخدم حصيلتها لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقد تكون تلك الصكوك مخصصة للاستثمار بصيغة المشاركة المنتهية بالتمليك أو المضاربة أو المرابحة أو البيع الآجل، أو السلم، أو الاستصناع، أو التأجير التمويلى، أو صكوك عامة تستخدم للاستثمار بأكبر من صيغة من الصيغ السابقة.

(١) محمد محمود عبدالله يوسف – مرجع سابق

المبحث الثانى

الإدارة

على الرغم من أن البعض وخصوصا من بين الممارسين، يرى أن عملية إدارة المشروع هى مجرد فن يعتمد على القدرات الذاتية للافراد، وبالتالى ليس هناك داع لوضع قواعد ومبادئ لتلك العملية إلا أن واقع الحال يشير أيضاً إلى وجود أساليب عامة وأنماط إدارية يمكن الاعتماد عليها فى هذا الصدد فكثير ما يثار السؤال التالى: لماذا الحاجة إلى أسلوب نظامى systematic لإدارة المشروع؟

إن الإجابة تكمن فيما يلى: [١]

١- التأكد من أن النتيجة النهائية (مخرجات) المشروع محددة بشكل واضح ومفهومه من قبل كل الأطراف.

٢- تسهيل عملية تحديد الأهداف الخاصة بالمشروع والتأكيد من أنها متمثلة مع أهداف واستراتيجيات المنظمة ككل.

٣- حتى يمكن تحديد المسئوليات الخاصة لكل مرحلة من مراحل المشروع وأن تكون هناك إسنادات مفهومه وموزعة ومتفق عليها.

٤- لتقديم وسائل وأساليب فعالة للجدولة وللرقابة والمتابعة أثناء عملية التنفيذ.

٥- تدريب الأفراد على الاعتماد على منهج منطقى فى التخطيط والتوصل إلى تقديرات أكثر دقة.

٦- تقديم شئ واضح مقنع للإدارة العليا يمكنها من دعم المشروع والتأكد من أنه يمكن متابعته وإجمالا يقصد بإدارة المشروع أن الوظيفة الإدارية التى تشمل مسئولية تحديد الأهداف، والتنظيم والتخطيط والجدولة، والميزانيات التقديرية والتوجيه والرقابة اللازمين لتحقيق الأهداف الفنية والزمنية للمشروع.

(١) محمد توفيق ماضى – إدارة وجدولة المشاريع خطوات تخطيط وتنظيم وجدولة مراحل تنفيذ المشروع وتنظيم الرقابة عليه – الدار الجامعية – الإسكندرية ٢٠١٤ ص٢٣-٢٥

-٧

ويوضح هذا التعريف أن عملية إدارة المشروع لا تختلف كثيراً عن العملية الإدارية بصفة عامة والتى يمكن تصويرها على النحو التالى:

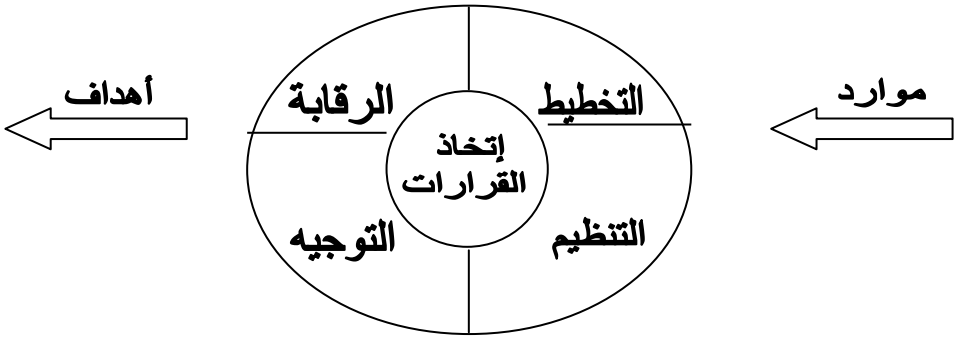

ويتضح من الشكل السابق إن الإدارة ما هى إلا استخدام مجموعة من الموارد فى تحقيق أهداف محددة عن طريق ممارسة وظائف محددة هى التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة أما وظيفة التخطيط فهى الوظيفة الخاصة بالمستقبل والتى تتضمن:

١- تحديد الأهداف.

٢- وضع الاستراتيجيات والسياسات.

٣- وضع الخطط والبرامج والجداول.

٤- تحديد الميزانيات التقديرية للأنشطة المستقبلية.

٥- تحديد القواعد والإجراءات الواجب إتباعها وكذلك خطوات العمل .

وعلى ذلك فإن وظيفة التخطيط تتضمن ما يجب عمله فى المستقبل.

أما الوظيفة الثانية من وظائف الإدارة فهى تلك التى تتعلق بتحديد الأدوار داخل المنظمة والتى يطلق عليها وظيفة التنظيم وتتضمن ما يلى:

١- تحديد الأعمال والأنشطة الواجب القيام بها .

٢- تجميع الأعمال فى شكل وظائف لها اختصاصات محددة .

٣- تحديد السلطات والمسئوليات الخاصة بكل وظيفة وكذلك قواعد تفويض السلطات.

٤- تحديد العلاقات التنظيمية بين تلك الوظائف.

٥- تحديد الهيكل التنظيمى الملائم.

وعلى ذلك فإن تلك الوظيفة تحديد من يفعل ماذا ؟ حتى نضمن التنسيق وعدم التداخل والتكامل بين الأعمال المختلفة داخل المنظمة وتأتى الوظيفة التالية وهى الخاصة بالاشراف والتوجيه والتى تتعلق أساسا بالجانب البشرى فى المنظمات وتتضمن:

١- إعطاء الأوامر والتوجيهات.

٢- التعرف على رغبات الأفراد ودوافع العمل وتصميم نظما للحوافز تتلائم مع حاجاتهم وغياتهم.

طرق إدارة المشروعات الصغيرة [١]

أى عمل داخل المشروعات الصغيرة، ما هو إلا عملية تفاعل بين مكونين أساسين هما:

- الموارد البشرية.
- الموارد المادية.

(١) سيد كاسب – جمال كمال الدين – المشروعات الصغيرة الفرص والتحديات – مشروع الطرق المؤدية إلى التعليم العالى مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث – كلية الهندسة – جامعة القاهرة .

▪

أولا:- الموارد البشرية:

تأتى الموارد البشرية فى المقام من حيث الوزن والأهمية النسبية للمشروع الصغير فلا يمكن تصور قيام واستمرار مشروع بدون تواجد البشر، ويلاحظ أن الموارد البشرية تنقسم إلى عنصرين أساسين

القوى العاملة المنتجة (التشغيلية): تلك القوى البشرية التى لا تشغل مناصب إدارية فى المشروع وإنما تعمل فى مستوى أقل ولكنها القوة التى يعتمد عليها فى العمليات الإنتاجية فى المشروع .

القوى الإدارية :

القوى البشرية التى تتولى إدارة المشروع (إدارة عليا – وسطى – مباشرة).

ثانياً: الموارد المادية:

هى مجموعة من العناصر والمكونات التى يوفرها ويجمعها القائمون على المشروع ويستخدمونها بشكل يمكنهم من تحقيق أهداف المشروع (الآلات – المبانى – رأس المال – المواد – الطاقة).

وإدارة هذين الموردين تعنى إدارة المشروع ، وبصفة عامة نجد أن هناك جدلاً واسعاً حول الأسلوب الأمثل لإدارة المنشآت الصغيرة ، لكن هناك أنماط رئيسية يمكن استخدامها نوردها فيما يلى:

١- الإدارة بالنتائج :

وهى مشاركة جميع الأطراف المعنية فى تحديد النتائج المتوقعة وتقييم المخاطر، ومتابعة التقدم، والدروس المستفادة واستخدامها فى عملية اتخاذ القرارات ووضع تقارير الأداء.

٢- الادارة بنظام تحديد المسئولين:

يصلح هذا النمط للمنشآت الصغيرة متعددة الأقسام فهو يعتمد على تقسيم المنشأة إلى أقسام يتولى إدارة كل منها مدير مختص يتحمل مسئولية هذا القسم بالكامل.

٣- الإدارة بمشاركة التنفيذين :

تنهج هذه الإدارة نفس النمط السابق، لكنها تسمح باستخدام خبرة أفراد متخصصين ويمكن لهؤلاء المتخصصين أن يساعدوا مديرى الأقسام فى أداء وظائفهم المختلفة بدون زيادة عدد أماكن إتخاذ القرار فى المنشأة ويقوم المتخصص بالتخطيط وتقديم النصح والمقترحات لمسئولى الاقسام.

٤- الادارة الوظيفية :

يركز هذا النمط على الوظائف والأقسام فى كل وحدة بحيث يكون العامل مسئولاً أمام عدة مشرفين حسب طبيعة عمله أو نشاطه وكل فرد ممن يخضع العامل لإشرافهم من المفترض أن يكون متخصص فى فرع أو عمل معين مما قد يكون لدى العامل مشكلة فيه.

٥- الإدارة المالية للمشروع:

أهداف الإدارة المالية:

١- تحقيق أقصى معدلات ممكنة للأرباح فى الأجل الطويل والقصير.

٢- تجنب المخاطر غير الضرورية والتنبؤ بالمشاكل المتوقعة والطرق المناسبة للتغلب عليها.

٣- ضبط حركة تدفق الأموال الداخلة والخارجة.

٤- المرونة لمواجهة حالات عدم التأكد وبالتالى تجنب حالات العسر المالى.

المبحث الثالث

التسويق

التسويق هو عبارة عن فن يقوم على معرفة مجموعة من الأنشطة التى تهدف إلى إشباع وإرضاء حاجات ورغبات المتعاملين من خلال تسهيل عملية خلق وعرض وتبادل المنتجات بمستوى عالى من التواصل ضمن إطار البيئة التسويقية هادفة إلى توسيع المؤسسة وتحقيق الربح.

أهمية التسويق: [١]

- العمل على إيجاد فرص العمل والمساهمة فى الحد من مشكلة البطالة.
- تطوير السلعة أو المنتج المناسب من خلال إشباع حاجات ورغبات المتعاملين فى السوق.
- رفع مستوى المعيشة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.
- يساعد على ترشيد نفقات المستهلكين من خلال إشباع حاجاتهم ورغباتهم.
- المساهمة فى تحديد سياسة الاستثمار الملائم لتطوير الاقتصاد الوطنى.

تفشل المشروعات الصغيرة عادة فى تسويق منتجاتها بسبب عامل أو أكثر من العوامل الأتية:

١- عدم دراسة السوق بالشكل الصحيح (دراسة الجدوى).

٢- إرتفاع تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع الأسعار .

٣- إنخفاض الجودة .

٤- عدم دراسة الشريحة المستهدفة من المشروع .

٥- الافتقار إلى الخبرات الإدارية والعملية .

٦- عدم معرفة متطلبات واحتياجات ورغبات المستهلكين أو المتعاملين.

مهام إدارة التسويق وخصائصها[٢]

ينجح المشروع الصغير فى تسويق منتجاته إذا استطاع أن يجعل العميل يفضل اختيار منتجاته دون غيره من المشروعات الأخرى لإحساسه أن هذه المنتجات هى الأجدر من غيرها على

---

(١) أحمد عبد الله النقبى – فن التسويق فى المشاريع الصغيرة إدارة التخطيط والدراسات ، قسم الدراسات والأبحاث دائرة التنمية الاقتصادية حكومة رأس الخيمة ٢٠٠٩

(٢) طارق أحمد المقداد – إدارة المشاريع الصغيرة ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٢

تحقيق القيمة التى يبحث عنها، وأن المشروع الذى يعتمد على المدخل التسويقى الصحيح يحقق قدرة كبيرة على مواجهة المنافسة وكفاءة أكبر فى تحقيق المزيد من المنتجات والخدمات المميزة من خلال وضع برنامج تسويقى جيد يضمن تكامل ونجاح عناصره الرئيسية المتمثلة بكل من:

أ- تخطيط المنتجات.

ب- التسعير.

ج- التوزيع.

د- الترويج.

ويتم نشاط التسويق فى المشروعات الصغيرة بخصائص تميزه عن المشروعات الكبيرة وتتطلب من مالك هذا المشروع التكييف معها، ومن أهم الخصائص:

- يخدم المشروع الصغير سوقا ضيقة ومحدودة نسبيا وهذا الأمر يعطيه مزايا معينة.
- إمكانية التسويق المحدود نتيجة الشراء والتخزين بكميات قليلة فى المشروع الصغير.
- اعتماد الترويج فى المشروعات الصغيرة على أسلوب البيع الشخصى وعلى رضاء العميل.

التسويق والتصدير [١]

لاشك أن التسويق الداخلى يواجه منافسة شديدة من منتجات هذه الصناعات محل الواردات للحد منها وكذا زيادة نسبة الصادرات إلى العالم الخارجى مما يحسن عجز كل من الميزان التجارى وميزان المدفوعات وبالتالى يجب العمل على تشجيع هذا الجانب من خلال إجراءات عديدة مهمة مثل دعم اشتراك الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمعارض الداخلية، تخصيص نسبة ١٠% من مساحة المعارض الداخلية للصناعات الصغيرة والمتوسطة، تأهيل الشركات الصناعية لرفع تنافسية منتجاتها، تشجيع القطاع الخاص على إقامة منافذ للبيع ومعارض دائمة فى مختلف المحافظات وإنشاء شركات متخصصة لتسويق منتجات هذه الصناعات محليا.

ولدعم صادرات الصناعات الصغيرة من المنبع أثناء عملية الإنتاج إنشاء شركات متخصصة لتسويق وتنمية الصادرات لمنتجات هذه الصناعات والاشتراك فى المعارض الدولية المتخصصة ودعم معروضات هذه الصناعات وإنشاء بيوت للتجارة الدولية. [١]

(١) مستقبل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى مصر دليل بيت الحكمة لصانع القرار تجارب عالمية وخبرات استراتيجية – بيت الحكمة للدراسات الاستراتيجية مصر، العدد السادس، نوفمبر ٢٠١٢م.

الفصل الثالث

المبحث الأول

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق التنمية الاقتصادية

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة فى اقتصاديات الدول وذلك من خلال مساهمتها بصفة فعالة فى التخفيف من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق النمو الاقتصادى المستمر وجلب الاستثمار وبالنظر إلى الصفة الرئيسية لها والمتمثلة فى التخفيف من حدة البطالة المتفشية فى وسط الشباب حيث أنها تعمل على الجمع بين فرص العمل والتنمية الاقتصادية وخلق الثروة عن طريق تشجيع الاستثمار.

لذلك سوف نتناول مساهمتها فى الاقتصاد من خلال الأتى [٢]

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى تنمية النشاط الاقتصادى:

يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها العمود الفقرى لأى إقتصاد وطنى فقد بينت الاحصائيات المنشورة فى الولايات المتحدة أن ما يقرب من ٢٠.٥ مليون مشروع من بين ٢١ مشروع تعتبر مؤسسات صغيرة أى بنسبة ٩٨% والتى تعمل فى مختلف المجالات الاقتصادية.

([١]) مقترح لرؤية استراتيجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزارة الصناعة والتجارة الخارجية، جمهورية مصر العربية – موقع وزارة الصناعة والتجارة الخارجية ٢٠١٥م.

([٢]) بغداد بنين – عبد الحق بوقفه، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل، واقع وآفاق النظام المحاسبى المالى فى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى الجزائر يومى ٥ – ٦ /٢٠١٣ ، جامعة الوادى .

أولاً:دورها فى تنمية الطلب على السلع الاستهلاكية :

المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة دوراً أساسياً فى تطوير الاستهلاك النهائى وذلك أن هذه الصناعات لا تتطلب تكنولوجيا عالية أو إمكانيات مالية أو مادية كبيرة الأمر الذى يساعد على تطوير هذه الصناعات وبالتالى تلبية الطلب المحلى على مختلف السلع والمنتجات الاستهلاكية الضرورية المتزايدة فعندما تعطى هذه المنتجات الجزء الأكبر من الاستهلاك المحلى فهذا بدوره يؤدى إلى الاكتفاء الذاتى فى هذا المجال وبالتالى تحسين مستوى ميزان المدفوعات من خلال التقليل من الواردات.

ثانياً: دورها فى تحقيق التكامل الصناعى:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هى الأساس والبداية الرئيسية لأنشطة الصناعة التحويلية فى أغلب المجتمعات الحضرية وذلك تنويعاً وتطويراً للأنشطة الاقتصادية التقليدية الأخرى فى الزراعة والتجارة كما كانت كذلك نواة انطلاق النهضة الصناعية فى الدول الصناعية حاليا وحتى يعد نمو وتطور الصناعات الكبيرة تظل كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية وضرورة لا يمكن إغفالها فى عملية التنمية الاقتصادية بصفة عامة وفى قيام نشاط صناعى متجانس ومتكامل وفعال حيث يتكون القطاع الصناعى فى هذه الحالة من مجموعة من القطاعات الصناعية ذات الأحجام المتفاوتة التى تخدم بعضها البعض وتتبادل الخدمات والأعمال فيما بينها، كل فى مجال تخصصه وفى المستوى الذى يحقق فيه الميزة النسبية فى تكلفة الانتاج الاقتصادى.

حيث أن المؤسسات الصناعية الكبيرة والمؤسسات ذات الإنتاج الهائل والنشاط الواسع تحتاج إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ لا يوجد مصنع فى العالم يزعم أن إنتاجه قد تم فى معاملة وورشة بنسبة ١٠٠% بل لابد من أن يوجد تكامل وسطى وتداخل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من خدماتها ومنتجاتها لدعم المؤسسات الكبيرة فمثلا صناعة السيارات لابد وأن تأخذ الخراطيم من جهة والبطارية من جهة أخرى والقطع الصغيرة من جهة ثالثة وبالتالى فهى بحاجة إلى الصناعات المغذية والوسيطية التى تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثاً: دورها فى تحقيق التنمية المحلية:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأسلوب المفيد فى إقامة تنمية محلية بفضل سهولة تكييفها مع محيط هذه المناطق فهى تميز بانتشارها جغرافيا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التى تتركز فى بعض المدن أو المناطق ذات النشاطات الاقتصادية مما يمكنها من القيام بدور هام فى تحقيق أهداف تنموية محلية نذكر من بين أهمها:

أ- امتصاص البطالة على المستوى الداخلى:

إن انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأقاليم يمكن من امتصاص البطالة الكامنة فى المدن الداخلية ووقف حركة الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن والتى أدت إلى تكديس المدن أو المناطق التى يتركز فيها النشاط الاقتصادى.

ب- تحقيق التوزيع العادل للدخل:

بانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف المدن يمكن من جعل النشاط الاقتصادى قريبا من الأعداد الهائلة من الأفراد والتخفيف من حدة الفقر فى المناطق الريفية وتقليل الفروق القائمة بين المناطق الحضرية والمناطق الداخلية.

ج- إنعاش المناطق الداخلية:

وذلك بالاعتماد على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فضلا عن أنه قادر على امتصاص البطالة ورفع مستوى معيشة هذه المناطق ونشر وعى النشاط الصناعى ونذكر مثال بسيط قرى مصرية تشتغل بالنحل وتربية النحل لم يوجد بها عاطل واحد لإشتغال معظم أهالى القرية بتربية النحل وكذلك قرى أخرى مختصة بصناعة الأثاث يوجد بها العديد من الورش الصناعية لصناعة الاثاث وذلك يمتص البطالة والأيدى العاملة على الرغم من أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل حصة الأسد فى خلق فرص العمل فى القطاع الخاص فإن هذه الشركات فشلت فى خلق فرص عمل كافية لذلك التحدى هو أن تقوم الحكومة بذلك وخلق ظروف أفضل من شأنها أن تعزز فرص العمل فى القطاع الخاص وخاصة بالنسبة للشباب المتعلم.

التحديات الرئيسية [1]

- يعوق تطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر العديد من التحديات المتعلقة بالتنظيم البيئى والبنية التحتية المالية وقدرة إقراض المؤسسات المالية وإدارة والمشاريع والمهارات والجدارة الائتمانية للمشاريع، سيولة الوسطاء الماليين، توافر مخاطر المشاركة.
- لا تملك الشركات الصغيرة والمتوسطة إمكانية الوصول إلى الخدمات الائتمانية لذا فإنها تقوم ببناء شبكات شخصية للحصول على قروض تعتمد على ثقة.
- تفتقر هذه المؤسسات إلى قنوات التسويق لذلك فهى تستخدم الاتصالات الشخصية مع التجار والموردين فى النضال للحفاظ على أعمالهم.

([1]) Micro, small and medium enterprises in Egypt entrepreneurship streamlining business propellers and value chain analysis creative associates international August 2014 report submitted by accelerator consulting and development.

- نادرا ما يملك المالكون الوقت للنظر فى كيفية وضع منهج أو تقنيات جديدة تجعل مؤسستها أكثر كفاءة.
- ارتفاع التكاليف الإدارية للاقراض على نطاق صغير فضلا عن عدم كفاية المهارات المصريفة للتعامل مع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وبالتالى هناك حاجة لبناء قدرة الوسطاء الماليين خاصة البنوك ومعالجة أوجه القصور فى البنية التحتية المالية.
- عدم امتلاك ضمانات كافية ومتطلبات ضمانات أكثر صرامة من أهم المشاكل التى تفسر انخفاض مستويات الاقراض المصرفى لهذه المشاريع كما تواجه المشروعات متناهية الصغر والصغيرة مشكلات غير مالية إلى جانب الاطار القانونى والتنظيمى المرهق فهم يعانون من نقص فى خدمات تطوير الأعمال الكافية والمعلومات الكافية والتكنولوجيا المتقدمة والعمالة الماهرة.
- نظرا للحاجة الملحة لخلق فرص العمل يمكن أن تستوعب معدلات البطالة المرتفعة بالإضافة إلى التحديات المختلفة التى تقرضها التنمية الاقتصادية العالمية مصر عازمة على خلق قوى لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة قادر على لعب دور رائد فى عملية التطوير على الرغم من وجود العديد من الجهات الحكومية المختلفة والقطاع الخاص والجهات المانحة فى السوق واجهوا قيودا مختلفة.

١- عدم وجود سياسة واضحة تجاه تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٢- عدم وجود وحده تشغيلية موحدة.

٣- عدم وجود معلومات كافية عن القطاع.

٤- نقص التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة المؤسسية

ومع ذلك تم بذل بعض الجهود والمبادرات من قبل الحكومة المصرية وكذلك من قبل الجهات المانحة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لتطوير MSME.

كما يمكن توجيه الجهود المبذولة لدعم هذه المشاريع فى مصر إلى ما يلى:

أ- جهود الحكومة .

ب- إصلاح القطاع المصرفى

ج- دعم المانحين .

د- دعم القطاع الخاص

أ- جهود الحكومة:

١- إنشاء لجنة لتسوية المنازعات فى الاستثمارات الجديدة .

٢- تحديد أولويات التعديلات والتشريعات فى قانون الاستثمار وتحديث قانون الاستثمار لأن هذه القوانين لها دوراً كبيراً فى تشجيع الاستثمارات والمساعدة على إزالة العديد من العقبات والقضايا التى تستخدم لعرقلة كل من المستثمرين المحلين والأجانب.

٣- تبسيط إجراءات الترخيص، جميع الخدمات مقدمة من الهيئة العامة للاستثمار ويجرى تبسيط وتنسيق المناطق الحرة حسب قول رئيسها وإضافت أن السلطة الحكومية تسعى أيضا إلى تحقيق اللامركزية من خلال فروعها فى الاسكندرية وأسيوط والاسماعيلية والعاشر من رمضان.

سيتم إجراء المزيد من التنسيق مع مزودى الرخص مختلفين بحيث يتم إصدار التراخيص عن المتجر الشامل للهيئة العامة.

٤- إنشاء فروع جديدة للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بسوهاج والسادس من أكتوبر.

٥- إعتماد قوانين التمويل الأصغر، وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون حول التمويل الأصغر لإنشاء آليات جديدة لتمويل المشاريع الصغيرة والتى عادة ما لا تصل إليها مؤسسات التمويل التقليدية الحوافز الخاصة لقانون الاستثمار الجديد. [١]

مادة ١١ تمنح المشروعات الاستثمارية التى تقام بعد العمل بهذا القانون وفقا للخريطة الاستثمارية حافزا استثماريا خصما من صافى الأرباح الخاضعة للضريبة على النحو الأتى:

١- نسبة ٥٠% خصما من التكاليف الاستثمارية للقطاع (أ) ويشمل المناطق الجغرافية الأكثر احتياجا للتنمية طبقا للخريطة الاستثمارية وبناءا على البيانات والإحصاءات الصادرة من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ووفقا لتوزيع أنشطة الاستثمار بها على النحو الذى تبينه اللائحة التنفيذية الاستثمارية للقطاع (ب).

٢- نسبة ٣٠% خصما من التكاليف الاستثمارية للقطاع (ب) ويشمل باقى انحاء الجمهورية وفقاً لتوزيع أنشطة الاستثمار وذلك للمشروعات الاستثمارية الأتية:

المشروعات كثيفة الاستخدام للعمالة وفقا للضوابط المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

- المشروعات المتوسطة والصغيرة.

(١) قانون الاستثمار الجديد – موقع وزارة الاستثمار – الانترنت

- المشروعات التى تعتمد على الطاقة المتجددة.
- المشروعات القومية والاستراتيجية التى يصدرها قرار من المجلس الأعلى للمشروعات السياحية التى يصدرها قرار من المجلس الأعلى.
- مشروعات إنتاج الكهرباء وتوزيعها التى تصدر بتحديدها بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض مشترك من الوزير المختص والوزير المعنى بشئون الكهرباء ووزير المالية.

كما تتضمن اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الجديد وجود مناطق صناعية كاملة الدعم لصغار المستثمرين وتسهيل إجراءات التأسيس والتراخيص وتذليل جميع العقبات التى تواجه إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ب- الجهود البنكية أو إصلاحات القطاع المصرفى:

يعمل البنك المركزى على تشجيع البنوك على إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة عن طريق السماح لها بذلك كما يقوم المعهد المصرفى بتدريب موظفى البنوك على التعامل مع الشركات الصغيرة والمتوسطة وعلى الرغم من دفع البنك المركزى لهذا القطاع لا تزال حوافز البنوك لبناء محافظ الشركات الصغيرة والمتوسطة ضعيفة (عالية التكلفة – عالية المخاطر) وكذلك انعدام الابتكار فى المنتجات والخدمات.

ج- جهود المانحين لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

إزداد الاهتمام بين الجهات المانحة فى تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى بعض الاحيان تعمل الجهات المانحة على مبادرات لدعم وتطوير المشروعات متناهية الصغير والصغيرة فى مصر.

١- البنك الدولى:

- منح البنك الدولى للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ثلاث ركائز.
- الاطار التنظيمى للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وبناء قدرات البنوك والمؤسسات غير الربحية وبناء قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقدم البنك الدولى مبلغ ٣٠٠ مليون دولار أمريكى لتحسين الوصول إلى التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة.

يهدف هذا المشروع إلى التحسين المستدام لإمكانية الوصول الشامل للتمويل إلى MSMSE على أساس تجارى من خلال خط الائتمان والمؤسسات العليا التى تقدم التمويل للبنوك والتمويل الأصغر.

٢- المعونة الكندية:

لجأت الحكومة المصرية أيضا إلى كندا للحصول على الدعم فى قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى عام ٢٠٠٠م.

٣- الاتحاد الأوروبى:

الاتحاد الأوروبى والبنك الأوروبى للإنشاء والتعمير قدموا دعمهم للشركات الصغيرة والمتوسطة فى مصر.

د- دعم القطاع الخاص:

تستفيد الشركات الصغيرة والمتوسطة من التمويل الابتكارى مثل تمويل الملاك والتمويل لرأس المال الاستثمارى والتمويل الجماعى هذه الأدوات نادرة ولكنها حديثة الظهور فى مصر ومن أمثلة ذلك union capital،Beltone Midcap

المبحث الثانى

الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة

هناك تجارب واضحة فى كل من الصين واليابان فى مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعتبر تلك المشاريع هى قاطرة النمو فى هذه الدول لذلك سوف نلقى الضوء على تجارب هذه الدول فى مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أولا:- تجربة الصين:

استطاعت الصين أن توظف العامل البشرى توظيفاً جيدا والذى يبلغ اكثرمن ١.٥ مليار نسمة من خلال المشروعات الصغيرة والقروض طويلة الأجل وبالتالى تحولت المنازل إلى ورش عمل صغيرة.

مع وجود وكيل للتسويق وبالتالى انخفض العجز وقلت نسبة البطالة وازدادت نسبة التنمية، معطية العالم درسا مهما وهو أن عدد السكان ليس عائقا أمام التقدم والنمو وأن الثروة البشرية هى أغلى ما تمتلكه الشعوب، التجربة الصينية فريدة من نوعها فالصين دولة كبيرة استطاعت تشغيل أياديها العاملة وفق خطط ذكية، وتؤكد الاحصائيات أنها تمكنت من تخليص ربع سكانها من الفقر والتخلف فعلى الرغم من امتلاكها ٧% فقط من الأراضى الزراعية إلا أنها استطاعت توفير الغذاء لسكانها. [١]

وأعلن فى نوفمبر عام ٢٠٠٢ فى مؤتمر الدوحة الاقتصادية عن انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية بعد جهود واستمرت خمسة عشر عاما لتعجيل وتفعيل سرعة نموها الاقتصادى، والوصول بمنتجاتها لمستوى منافس للواردات الخارجية، بعد قيامها بتحديث قاعدتها الصناعية المختلفة ، فانضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة يدل على التميز فى المنهج الصينى فى التنمية الاقتصادية وبالتغير التدريجى المتوازن.

نحن أمام تجربة نجحت من خلال الصين فى استغلال كل مواردها المتاحة، وكانت لها فلسفة واضحة لعلاج المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، والتخلص من البطالة والفقر والجهل وهذه الفلسفة تظهر من خلال الأتى:[٢]

١- الاستفادة من العامل البشرى الكبير حيث حولت هذا العدد الضخم من السكان إلى أسر منتجة وشجعتهم على إقامة ورشهم ومشروعاتهم الخاصة.

---

(١) التجارب الدولية فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة سنغافورة واليابان، الصين عمالقة الاقتصاد الأسيوى بوابة الأهرام ، الأثنين ٢٤ سبتمبر ٢٠١٨

(٢) أحمد رشدى، تجارب دولية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق التنمية الاقتصادية – مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، ٢١ سبتمبر ٢٠١٧

٢- الاهتمام بالعنصر البشرى من خلال التعليم والصحة والتدريب.

٣- تعديل وتطوير الجهاز المصرفى لتيسير إجراءات حصول صغار المستثمرين على قروض ميسرة وطويلة الأجل وأيضا توفير ضمانات وتأمينات لهم ضد مشكلات التعثر.

٤- تعديل السياسات المالية والنقدية لدعم المشروعات الصغيرة مثل منح اعفاءات ضريبية كاملة أو جزئية للأسر المنتجة وصغار المستثمرين.

٥- لا يوجد تعريف ثابت للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الصين ويمكن تعريفها على حسب حجم رأس المال المستخدم وعدد العمال ولكن عرفت الصين المشروعات متناهية الصغر (الأسر المنتجة) على أنها هى تلك المشروعات التى يديرها مالك واحد (رب الأسرة) ومن هذا التعريف أصبح من حق الفرد أو الأسرة إقامة ورشته أو مشروعه الخاص بدعم كامل من الدولة.

٦- احتضان الشركات الكبرى للمشروعات الصغيرة وتبنيها، حيث ساهمت إنشاء هذه الحضانات فى توسيع الشركات الكبيرة فى الانتاج وتوفير استيراد مكونات الانتاج الصغيرة وساهمت أيضا بشكل كبير فى تخفيض نسبة البطالة فلا يوجد فرد ولا يعمل فى الصين.

٧- العمل على تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية واستخدام الاستثمار الأجنبى كمبدأ استراتيجى للاستفادة من التكنولوجيا الحديثة وللوصول إلى حجم الاقتصاديات الكبيرة والنفاذ إلى الاسواق العالمية.

٨- تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً بالغ الأهمية فى التنمية الاقتصادية حيث تشارك بنسبة ٦٠% من الانتاج الصناعى للصين ويعمل فيها ٧٥% من القوى العاملة.

ثانياً: التجربة اليابانية:

تعتبر اليابان نموذجا ناجحا تحتذى به كل الدول التى تسعى لتنمية اقتصادها، كما هو معلوم فإن اليابان بنت نهضتها الصناعية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أن المؤسسات الكبيرة ما هى إلا تجميع لإنتاج الصناعات الصغيرة والمتوسطة وقد مر الاقتصاد اليابانى بصفة عامة بثلاث مراحل[١]:

- **المرحلة الأولى ١٩٤٥ ــ ١٩٦٠** وهى مرحلة إعادة الإعمار والبناء الاقتصادى من جراء ما خلفه الاستعمار.

(١) فتحى السيد عبده أبو سيد أحمد ، الصناعات الصغيرة ودورها فى التنمية ، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ٢٠٠٥ ، ص١٥٧

- **المرحلة الثانية ١٩٦٠ – ١٩٧٥** وهى مرحلة النمو الاقتصادى المتسارع وتعتبر الفترة الذهبية للاقتصاد اليابانى.
- **المرحلة الثالثة ١٩٧٥** حتى اليوم وهى مرحلة النمو المتوازن والاستقرار الاقتصادى لليابان خاصة بعد فترة تأقلم التى أعقبت التغير الحاصل فى أسعار البترول.
- انتهجت الحكومة اليابانية سياسية استهدفت توفير المساعدات والدعم اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إدراكا لأهميتها فى تحقيق التنمية لذلك وضعت فلسفة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتمثل فى الأتى [١]:

١- إنشاء بعض المؤسسات التمويلية لتوفير التمويل والدعم اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٢- تسهيل الحصول على قروض بنكية بشروط ميسرة والتأمين على المشروعات الصغيرة ضد مخاطر الإفلاس.

٣- إعداد برامج تعليمية وتدريبية لصغار المستثمرين وإنشاء معاهد خاصة للمشاريع الصغيرة.

٤- دعم الدولة الكامل لمنتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة للنفاذ إلى الأسواق عن طريق إقامة المعارض الدولية وتسويق منتجاتها.

٥- يلزم القانون المنظمات الحكومية وغير الحكومية بإتاحة الفرصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على العقود والمناقصات الحكومية كما يلزم الشركات الكبرى التى تحصل على مناقصات حكومية أن يكون نصيب الشركات الصغيرة والمتوسطة ما لا يقل من ٣٠% من قيمة المناقصات.

٦- عملت الحكومة اليابانية على تشجيع المشاريع الكبيرة على التكامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والاعتماد على انتاجها بدلا من استيرادها من الخارج.

٧- منح الإعفاءات الضريبية والجمركية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع هذه الاستثمارات على إدخال التكنولوجيا فى الانتاج.

٨- تعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال أطر مؤسسية واضحة تقدم لها التراخيص والدعم المادى والفنى وأيضا تعمل فى ظل قانون القانون الأساسى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الذى نص على القضاء على كافة العقبات التى تواجهها .

(١) أحمد رشدى – مرجع سبق ذكره

المبحث الثالث

مقترحات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر

انطلاقا من الدور الحيوى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق الاهداف الاقتصادية التى تهتم بتنمية هذا القطاع على تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة ومتوازنة ومستدامة وتوفير فرص عمل والحد من مشكلة البطالة التى تعانى منها كثير من الدول ومنها مصر.

إضافة إلى تكلفتها الرأسمالية المنخفضة نسبيا فضلا عن أنها تساهم فى زيادة الناتج القومى بما ينعكس على تحسين ميزان المدفوعات من خلال التأثير الإيجابى على الصادرات وفى ذات الوقت الحد من الاستيراد لمكونات الإنتاج والمواد الأولية باعتبار أن جانب من إنتاجها يمثل مدخلات للمشروع الكبير إضافة إلى قدرة هذه المشروعات على تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة نتيجة قدرتها على الانتشار الجغرافى ووصولها إلى المناطق العشوائية والأقل اهتماما.

بدأت مصر مبكرا المشاركة فى مجال إجراءات تنظيم العلاقات التجارية العالمية حيث كانت ممثلة فى مؤتمر صياغة ميثاق هافانا الخاص بانشاء منظمة عالمية للتجارة عام ١٩٤٧ كما شاركت فى مؤتمر الجات عام ١٩٩٣ وخلال مفاوضات الفصل الرابع للتجارة والتنمية فى عامى ١٩٦٤ و١٩٦٥ تم إقرار المبدأ الذى نادت به مصر لمعاملة الدول النامية وفق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وقد برز الدور المصرى عند اختيار مؤتمر الدوحة لمصر ضمن مجموعة الدول المكلفة بصياغة البيان الختامي للمؤتمر ولذلك فى اليابان عام ٢٠٠٣ شاركت مصر فى دولة أورجواي على المستوى الرسمي منذ بدء الجولة فى مدينة (يونتادل إست) فى سبتمبر ١٩٨٦، وكذلك فى المؤتمر الذى عقد فى مونتريال عام ١٩٨٨، أما على المستوى الوزارى فقد شاركت فى إجتماعات عدة وإضافة إلى مشاركتها فى كافة الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية فيما يتعلق بموضوعات التفاوض وتنسيق المواقف بين وفود كافة الدول النامية المشاركة فى المفاوضات ومن أهم المجالات التى ساهمت فيها مصر بفاعلية موضوع السلع الغذائية والزراعية إلى جانب ذلك نجح المفاوض المصرى فى تحقيق إنجازات كبيرة فى مجال قواعد النفاذ على الاسواق وتنمية الصادرات وخاصة المنسوجات وتجارة الخدمات[1].

مما سبق يتضح مجهودات مصر فى تحقيق التنمية من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة ولا يتبقى غير تقديم مجموعة من المقترحات من أجل النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

لقد حددت الشركات الصغيرة والمتوسطة عدم وجود بنية تحتية للابتكار كأحد العوائق حيث أن هناك جزء صغير يمتلك قدرات كافية لتحقيق أنشطة مبتكرة وهذا ممكن أن يتم من خلال

(1) الهيئة العامة للاستعلامات – مصر – الانترنت

حضانات الأعمال كما يمكن القول أن إتباع منهج منظم لأنشطة الابتكار فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة تدعوا إلى الأتى[١]:

١- توليد الأفكار والتراكم الدائم لجميع الدوافع التى يمكن أن تقود إلى الابتكارات.

٢- تنمية الموارد البشرية الإبداعية.

٣- القدرة على العمل الجماعى الفعال.

٤- القدرة على إدارة مشاريع الإبتكار.

٥- التعاون مع المؤسسات الخارجية.

٦- مواجهة المخاطر.

٧- تنفيذ التعليم النظامى.

رغم أن مصر لديها الخدمات التمويلية الرسمية المبتكرة والناجحة إلا أن هذه الخدمات تبدأ فقط بتناول مستوى الدعم الاقراضى الذى يمكن أن يستخدمه هذا القطاع وقد حددت الحكومة المصرية العديد من الأنظمة ومؤسسات الدعم التى تبدو ضرورية للتوسع فى الخدمات المالية لهذه المنشآت. [٢]

١- مكاتب الائتمان لتجنب التمويل المتعدد والمديونية الدائمة للعميل والحفاظ على الجدوى التمويلية لمقدمى الخدمات.

٢- مؤسسات التصنيف لتقييم الجدوى الائتمانية لطالب القروض ولدعم عمليات مؤسسات الاقراض.

٣- برامج ضمان الائتمان التى لا تعرقل الجهود المبذولة لاسترداد القروض.

٤- تقييم الائتمان لتقليل حجم مخاطر الاقراض بدون ضمانات كافية والحد من تصفية العملاء وتحقيق تكاليف التقويم وللاسراع بإجراءات تنفيذ القرض ولتحديد سعر القرض بالنسبة لمستويات المخاطر.

هذه المؤسسات والمساندة المقترحة قد تساعد فى مواجهة بعض العقبات الرئيسية التى تواجه تمويل هذه المنشآت والتى تتضمن حالياً.

([1]) Lubica leskova , Innovations in small and medium enterprises in Slovakia , Faculty of economics , mate , Bel university vol , 6, No3, 2009

([٢]) السياسات المتعلقة بتنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى مصر ، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية – جمهورية مصر العربية مارس ٢٠٠١ ص١١

- تقييم المخاطر وتكاليف التشغيل المرتفعة التى تتطلب قرض بأسعار فائدة مرتفعة على المقترضين كما يترتب عليها عوائد وأرباح منخفضة للمؤسسات الاقراضية.
- انخفاض معدلات المشاركة لهذه المنشآت والضمانات، التاريخ الائتمانى.
- تركز المؤسسات بالمناطق الحضرية وضعف الخدمات الارشادية الريفية.

كما يمكن زيادة فرصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى التنمية الاقتصادية من خلال جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

حيث قام الجهاز خلال عام ٢٠١٧ بضخ تمويل حوالى١.٥ مليار وبزيادة ٣٥% عن العام ٢٠١٦ أى مولت حوالى ٢٤٩ ألف مشروع ووفرت حوالى ٣٣٩ ألف فرصة عمل.

كما تهدف الخدمات الغير مالية إلى مساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لمساعدتهم فى تطوير منتجاتهم وتحسين الجودة وزيادة المبيعات وفى توسيع نطاق أعمالهم وتوفير عمالة مدربة وتمثلت هذه الخدمات فى الأتى: [١]

١- صفقات تكامل ← تنفيذ صفقات تكامل بين المشروعات حيث تم تنفيذ ١٧٨ صفقة بمبالغ قيمتها ٢٤.٥ مليون جنيه.

٢- المعارض ← حيث تم تنفيذ ١٥٩ معرض اشترك فيها ٢٩٦٥ عارض وبإجمالى مبيعات وتعاقدات ٤٢.٥ مليون جنيه.

٣- تسجيل بسجل الموردين ← تسجل عدد ٢٣٤١ مستفيد من جميع المحافظات بالجهات الحكومية بإجمالى قيمة مناقصات ٨٩ مليون جنيه.

٤- باركود ← خدمة تسهيل تكويد المنتجات للعملاء حيث تم تكويد منتجات ١٧٢ عميل.

٥- فرص تصديرية ← ترشيح عدد ١١٨ مشروع للحصول على فرص تصديرية من خلال نقطة التجارة الدولية.

٦- السلاسل التجارية ← تسكين المشروعات بفروع شركات القطاع العام والسلاسل التجارية حيث تم تسكين ١٨٠ مشروع بحجم مبيعات ٨ مليون جنيه.

يجب استغلال كل هذه المساعدات والعمل على زيادتها من أجل الحصول على التنمية من خلال تلك المشروعات.

(١) جهاز تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى مصر – الانترنت .

الخاتمـــــة

من خلال تناول موضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها فى تحقيق التنميو الإقتصادية نجد أنها لها أهمية كبيرة فى تحقيق التنمية من خلال توفير فرص عمل والحد من مشكلة البطالة المساهمة فى الناتج المحلى الإجمالى، من خلال إستخدام الآليات الداعمة لها والإستفادة من تجارب الدول المتقدمة من أجل النهوض بهذا القطاع.

النتائج

١- تعدد التعريفات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حتى تم الوصول إلى أنه كل رب أسرة يمكنه أن يفتح ورشة فى بيته هذا يسمى مشروع صغير.
٢- المشروعات الصغيرة والمتوسطة هى الأساس والبداية الرئيسية لأنشطة الصناعة التحويلية فى أغلب المجتمعات الحضرية .
٣- تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة هى المغذية للمشروعات الكبيرة.
٤- سهولة انتشارها جغرافيا مقارنة بالمشروعات الكبيرة التى تتركز فى المدن الصناعية والمناطق الحضرية.
٥- توضيح اهميتها فى القضاء على البطالة وتوفير فرص عمل للشباب.
٦- المساهمة فى زيادة الصادرات.
٧- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة.
٨- يوجد المئات من الصناعات البسيطة والمهارات الحرفية التى تستطيع أن يعمل بها قطاع كبير من الشباب.

التوصيات

١- يجب أن يكون الاستيراد طبقا للطاقات الموجودة فى السجل الصناعى وليس فتح الباب على مصراعية.
٢- دراسة تجارب البلدان المتقدمة ومحاولة اشراك اصحاب الصلة من القطاعين العام والخاص فى عملية إنشاء جهاز لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
٣- يجب أن يكون هذا الجهاز مستقلا عن الادارة الحكومية المباشرة قدر الإمكان مما يخلق فرصا جديدة للتعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص.
٤- اشراك المؤسسات التعليمية من جامعات ومعاهد فى تنفيذ مشاريع التخرج الخاصة بالطلبة فى تلك الجامعات والمعاهد بالتضامن مع الصندوق الاجتماعى للتنمية وجهات التمويل المانحة من أجل تحقيق وتنفيذ تلك المشارع على أرض الواقع.
٥- إنشاء حاضانات الأعمال داخل الجامعات والمعاهد من أجل تعزيز وتوضيح فكرة مشروعك بحيث يكون لكل طالب هدف ويحاول تنفيذه من خلال حاضانات الأعمال ويقدر على الخروج للواقع الخارجى لتحقيق مشروعه.
٦- تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال.
٧- زيادة نسبة التمويل من خلال المؤسسات التمويلية.
٨- الاهتمام بالهندسة الصناعية حيث انه يغفل الدور الهام لها فى تطوير الصناعة فى مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
٩- التعديل فى بعض القوانين التى تحدد مجموعة من المشاريع المتاحة للاستثمار فيها ولا يخرجون من إطارها.
١٠- التشجيع على الابتكار، حيث أنه يعنى القدرة على الابداع والخروج بافكار جديدة.
١١- الإهتمام بالتعليم الفنى الصناعى.
١٢- إستخدام الإعلام فى الترويج للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها.

المراجـــــع

أولاً: المراجع العربية:

١- أحمد حسين المشهراوى – وسام أكرم الرملاوى أهم المشاكل والمعوقات التى تواجهه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الأجنبية العاملة فى قطاع غزة من وجهة نظر العاملين فيها – مجلة جامعة الأقصى – (سلسة العلوم الإنسانية) المجلد التاسع عشر العدد الثانى يونيو ٢٠١٥م.
٢- أحمد رشدى، تجارب دولية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق التنمية الاقتصادية – مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، ٢١ سبتمبر ٢٠١٧م.
٣- أحمد عبد الله النقبى – فن التسويق فى المشاريع الصغيرة إدارة التخطيط والدراسات، قسم الدراسات والأبحاث دائرة التنمية الاقتصادية حكومة رأس الخيمة ٢٠٠٩م.
٤- أحمد نصار – غادة والى – دور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى دعم وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة وملامح الاستراتيجية القومية متناهى الصغر المؤتمر الثالث للاصلاح العربى – التحديات والمشاكل التى تواجه منظمات المجتمع المدنى ١ – ٣ مارس ٢٠٠٦م.
٥- أيمن هدهود – أحمد عبد الوهاب – دليل النواب لتحسين مناخ المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر – صادر عن برنامج الحرية الاقتصادية سنة ٢٠١٧ المركز المصرى لدراسات السياسات العامة.
٦- بغداد بنين – عبد الحق بوقفه، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل، واقع وآفاق النظام المحاسبى المالى فى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى الجزائر يومى ٥ – ٦ /٢٠١٣، جامعة الوادى.
٧- حسين عبد المطلب الأسرج – المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها فى التشغيل فى الدول العربية – بحث منشور الانترنت.
٨- حسين عبد المطلب الأسرج – مستقبل المشروعات الصغيرة فى مصر – كتاب الأهرام الاقتصادى ٢٢٩ – ٢٠٠٦م.
٩- سيد كاسب – جمال كمال الدين – المشروعات الصغيرة الفرص والتحديات – مشروع الطرق المؤدية إلى التعليم العالى مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث – كلية الهندسة – جامعة القاهرة.
١٠-طارق أحمد المقداد – إدارة المشاريع الصغيرة الأساسيات والمواضيع المعاصرة – (إدارة المشاريع) الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم الحالى ٢٠١٠ – ٢٠١١ بحث منشور – الانترنت.
١١-عاطف ياسين الشريف – المشروعات الصغيرة والمتوسطة – دار أخبار اليوم – قطاع الثقافة ٢٠١٦م.
١٢-عبد الستار محمد العلى، فايز صالح النجار، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة/ دار حامد للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٠٦م.

١٣-عبدالمطلب عبدالحميد – اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة – الدار الجامعية – الإسكندرية ٢٠٠٩م.
١٤-عصام رفعت – المشروعات الصغيرة حول تجديد واضح لمفهومها – المركز الدولى للدراسات المستقبلية والإستراتيجية – العدد ١٦ السنة الثانية – (بديل ٢٠٠٦م).
١٥-فتحى السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها فى التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ٢٠٠٥م.
١٦-محمد توفيق ماضى – إدارة وجدولة المشاريع خطوات تخطيط وتنظيم وجدولة مراحل تنفيذ المشروع وتنظيم الرقابة عليه – الدار الجامعية – الإسكندرية ٢٠١٤م.
١٧-محمد صفوت قابل – الاقتصاد المصرى مشاكل تبحث من حلول – ٢٠١٥م.
١٨-محمد محمود عبدالله يوسف – آليات دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة – نماذج من التجربة المصرية كلية التخطيط العمرانى والإقليمى – جامعة القاهرة .
١٩-منى البرادعى، المشروعات الصغيرة والمتوسطة الوسط المفقود والحصول على التمويل، مرتمر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ماوراء الحدود والوسط المفقود، ٢٦ سبتمبر ٢٠١٦م، البنك المركزى المصرى، المعهد المصرفى المصرى.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

20- Micro, small and medium enterprises in Egypt entrepreneurship streamlining business propellers and value chain analysis creative associates international August 2014 report submitted by accelerator consulting and development.

21- Lubica leskova, Innovations in small and medium enterprises in Slovakia, Faculty of economics, mate, Bel university vol , 6, No3, 2009.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

٢٢- التجارب الدولية فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة سنغافورة واليابان، الصين عمالقة الاقتصاد الأسيوى بوابة الأهرام، الأثنين ٢٤ سبتمبر ٢٠١٨م.
٢٣- جهاز تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى مصر – الانترنت.
٢٤- السياسات المتعلقة بتنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى مصر، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية – جمهورية مصر العربية مارس ٢٠٠١م.

٢٥- قانون الاستثمار الجديد – موقع وزارة الاستثمار – الانترنت.
٢٦- مستقبل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى مصر دليل بيت الحكمة لصانع القرار تجارب عالمية وخبرات استراتيجية – بيت الحكمة للدراسات الاستراتيجية مصر، العدد السادس، نوفمبر ٢٠١٢م.
٢٧- مقترح لرؤية استراتيجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزارة الصناعة والتجارة الخارجية، جمهورية مصر العربية – موقع وزارة الصناعة والتجارة الخارجية ٢٠١٥م.
٢٨- الهيئة العامة للاستعلامات – مصر – الانترنت.
٢٩- وزارة المالية – تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة فى مصر، القاهرة ، نوفمبر ٢٠٠٤م.